

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة

استنتاجات مؤتمر رؤساء الدول بشأن كوت ديفوار

(باريس، ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

١ - بدعوة من السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، اجتمع رؤساء دول بنن وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر والسنغال وغابون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وليبيريا ومالي، وممثلو رؤساء دول أنغولا وتوغو وسيراليون وغامبيا وغينيا والنيجر ونيجيريا، والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والسيد رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية، والسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسيد عبدو ضيوف، رئيس المنظمة الفرانكوفونية الدولية، وممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وجماعة سانت إغيديو، وذلك في باريس يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ للنظر في اتفاق المصالحة الذي أبرمته القوى السياسية الإيفوارية في ليناس - ماركوسي واعتماد ذلك الاتفاق، بغرض تقديم دعمهم لتنفيذه على الوجه الملائم.

٢ - وقد رأس المؤتمر السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة.

٣ - واستمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها الرئيس مبيكي، بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والرئيس وادي، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس غباغبو، رئيس كوت ديفوار، والأمين العام للأمم المتحدة.

٤ - وأحاط المؤتمر علما بالاتفاق الموقع في ليناس - ماركوسي يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ من خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقدته القوى السياسية الإيفوارية، والذي قدمه إلى المؤتمر السيد بيير مازو. وأشاد المؤتمر بالمشاركين لما أبدوه من رؤية ثاقبة وتحليلهم بروح المسؤولية.

٥ - وأشاد المؤتمر بجهود ومبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، التي مهدت السبيل أمام إبرام اتفاق ليناس - ماركوسي. كما أثنى على الجهود الشخصية التي بذلها الرئيس وادي والرئيس إيادéma، التي وضعت الأساس لإبرام

اتفاق للسلام. وأعرب عن ترحيبه بالدعم المستمر المقدم لهذه الجهود من رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة.

٦ - ويؤيد المؤتمر الاتفاق الذي أبرمه مؤتمر المائدة المستديرة في ليناس - ماركوسي، الذي يرسى قواعد المصالحة الوطنية ويمهد السبيل أمام عودة السلام إلى كوت ديفوار مع احترام النظام الدستوري.

٧ - وأعرب المؤتمر عن ترحيبه بإعلان الرئيس غباغبو تشكيل حكومة مصالحة وطنية، حسب المطلوب في اجتماع ليناس - ماركوسي. وأحاط علماً بأن الحكومة سوف يرأسها، بعد مشاورات مع القوى السياسية الأيفوارية، السيد سيدو ديبارا، المرشح لمنصب رئيس الوزراء، وأن الحكومة قد سُكّلت وفقاً للمعايير الموصى بها في اتفاق ليناس - ماركوسي لكفالة التوازن.

٨ - ويشدد المؤتمر على الحاجة إلى تنفيذ أحكام الاتفاق فوراً. وأهاب، على وجه الخصوص، بحكومة المصالحة الوطنية بأن تبدأ، بمجرد تشكيلها، بإنفاذ برنامج تنفيذ الاتفاق على الفور.

٩ - ويقرر المؤتمر تأييد إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق، تشكل على الفور في أبيدجان. ويؤكد أن لجنة المراقبة سيوكل إليها مراقبة تنفيذ أحكام الاتفاق وسوف يحول لها الاستعانة بأي سلطة وطنية أو إقليمية أو دولية في حالة عدم التنفيذ أو إعاقته. وسيخول للجنة المراقبة بشكل خاص توجيه انتباه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لأي حالة من حالات عدم تنفيذ الاتفاق وذلك من خلال القنوات الملائمة كي يستخلص المجلس الاستنتاجات الملائمة ويتخذ ما يلزم من قرارات.

١٠ - ويقرر المؤتمر أن تتألف لجنة المراقبة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أبيدجان، الذي سيقوم بتنسيق تمثيل هيئات منظومة الأمم المتحدة؛
- ممثل الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- ممثل البلد الذي يشغل رئاسة الاتحاد الأوروبي؛
- ممثل المفوضية الأوروبية؛
- ممثل صندوق النقد الدولي؛

- ممثل البنك الدولي؛
 - ممثل مجموعة الثمانية؛
 - ممثل المنظمة الفرانكوفونية الدولية؛
 - سفير فرنسا لدى كوت ديفوار؛
 - مستشار عسكري يمثل البلدان التي شاركت في إنهاء الأزمة.
- ١١ - ويعرب المؤتمر عن أمله في أن يرأس لجنة المراقبة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ويطلب أن تجتمع اللجنة بشكل منتظم وتقدم تقريرا إلى الهيئات التي تمثلها بشأن تنفيذ الاتفاق.
- ١٢ - ويهيب المؤتمر بحكومة المصالحة الوطنية إيلاء أولوية عالية لاحترام الحريات المدنية والأمن الشخصي؛ ويهيب بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم كل ما يمكن من دعم إلى الحكومة الإيفوارية في هذا المجال باستخدام الوسائل الملائمة.
- ١٣ - ويؤكد المؤتمر أهمية الدعم المقدم من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في إعادة السلام والأمن داخل كوت ديفوار. ويؤكد امتنانه للجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا وفرنسا لالتزامهما بتقديم قوات للمشاركة في الجهد العسكري والأمني، ويعرب عن ترحيبه باعتماد البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والذي أيد نشر تلك القوات.
- ١٤ - ويدعو رؤساء الدول الأمين العام للأمم المتحدة والدول المشاركة التي تنتمي أيضا إلى عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الترتيب لقيام المجلس بتأييد استنتاجات المؤتمر. ويعرب المؤتمر عن أمله في أن يؤكد مجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، حق قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الداعمة لها في اتخاذ ما يلزم من خطوات لكفالة أمن أفراد تلك القوات وحرية حركتهم، والقيام، دون مساس بمسؤوليات حكومة المصالحة الوطنية، بحماية المدنيين المهددين حاليا بالتعرض لعنف جسدي داخل مناطق عملها، باستخدام الوسائل المتاحة لديها. ويدعو المؤتمر أيضا الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يقدم لمجلس الأمن مقترحات ترمي إلى تعزيز وجود منظومة الأمم المتحدة، خاصة في مجال الأمن والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان.
- ١٥ - ويوصي المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم إلى مجلس الأمن توصيات من أجل نشر مراقبين مدنيين وعسكريين كى يتولوا المساعدة على مراقبة تنفيذ الاتفاق في أرجاء كوت ديفوار.

- ١٦- ويطلب المؤتمر من حكومة المصالحة الوطنية تيسير نشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدعم الفرنسية في أرجاء كوت ديفوار بغية تشجيع تنفيذ إعادة التجميع العسكري وتدابير نزع السلاح المنصوص عليهما في الاتفاق.
- ١٧- ويعرب المؤتمر عن رغبته في التذكير بأهمية مبادئ حسن الحوار، وعدم التدخل، والتعاون الإقليمي. وعليه، يهيب بجميع الدول المجاورة لكوت ديفوار دعم عملية السلام بالحيلولة دون وقوع أى أعمال يكون من شأنها تقويض أمن كوت ديفوار.
- ١٨- ويعرب المؤتمر عن قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية؛ ويطلب تعبئة المزيد من الموارد بغرض كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى من تُوجه إليهم وتوفير الحماية للاجئين والمشردين. كما يعرب عن أمله في أن تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية العمل على تحقيق تلك الغاية.
- ١٩- ويعرب المؤتمر عن استيائه إزاء مدى الضرر الذي حدث خلال الأزمة، ليس فحسب باقتصاد كوت ديفوار ولكن أيضا باقتصادات بلدان المنطقة. ويشجع حكومة المصالحة الوطنية على إعداد برنامج للانعاش الاقتصادي والاجتماعي، حسب المطلوب في الاتفاق. ويحث صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة الثنائية على الإسهام في تحقيق هذا الانعاش بإتاحة ما لديهم من خبرة وموارد مالية أمام حكومة المصالحة الوطنية. وسوف تحيل لجنة الرصد جميع التوصيات المفيدة إلى الجهات المانحة كي يُستخدم ما يقدمونه من مساهمات بفعالية في الجهد المبذول لاستعادة السلام والاستقرار.
- ٢٠- ويعرب المؤتمر، في معرض اختتام أعماله، عن اقتناعه بأن اتفاق ليناس-ماركوسي سوف يفضي إلى مصالحة وطنية وعودة الاستقرار. ويرى أن الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف هي الوسيلة الوحيدة التي تتيح لحكومة المصالحة الوطنية إنجاز مهمتها. ويعتزم المشاركون في المؤتمر، من جانبهم، بذل قصاراهم لمساعدة الإيفواريين على الوفاء بما قطعوه على أنفسهم من التزامات بإحلال السلام والرخاء داخل كوت ديفوار.